

التقرير اليومي

2007/3/20

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

ترويض الوحش

الإيكونومست؛ 2007/3/15

هذه هي أفضل وأسوأ الأوقات معاً بالنسبة للوبي الأميركي- اليهودي.

وقد شهد هذا الأسبوع تذكيراً آخر لقوة "اللوبي" المرعبة والمذهلة. فقد أحضرت لجنة العلاقات العامة الأميركية- الإسرائيلية "الأيبياك" أكثر من 6000 ناشط إلى واشنطن لحضور مؤتمرها السياسي السنوي، وإستمرت بتأكيد مخاوف منتقديها الأكثر سوءاً.

وإستمع هؤلاء الناشطين إلى أقوى أربعة أشخاص في البرلمان- نانسي بيلوزي وجون بويهنر من المجلس النيابي وهاري ريد وميتش ماك كونييل من مجلس الشيوخ- وكذلك من نائب الرئيس (الذي عنون حديثه: "الولايات المتحدة وإسرائيل: نقف موحدين")، كما إستمعوا إلى مختلف سماسرة السلطة الآخرين. وكان عدد من مرشحي الرئاسة من الصف الأول يتولون القيام بالإستقبالات.

إنّ عرض العضلات كان متساوياً تقريباً مع عرض الكفاءة الضعيف. فقد كان هناك مقصورات لنزلاء "أعضاء مجلس الشيوخ"، مقصورات "المندوبي وليمية مثيري المشاكل"، ومقصورات مليئة بالشباب المساعد. أما الملاحظة النشاز الوحيدة، فكانت معلنة على الملأ من قِبَل مجموعة من بضعة متظاهرين- يهود أرثوذكس بلحاهم، وسوالفهم اللولبية ومعاطفهم السوداء الثقيلة- ممسكين بلافتات تقول "أوقفوا الأيباك"، "التوراة يحرم على اليهود إملاء السياسة الخارجية" و "اليهودية ترفض دولة إسرائيل".

ولدى جماعات الضغط (اللوبي) كل الأسباب الموجبة للشعور بالفخر والإعتزاز بعملهم. فالكونغرس لديه عدد أكبر من اليهود عن ذي قبل: 30 عضواً في البرلمان و 13 عضواً إستثنائياً في مجلس الشيوخ (فعدد اليهود هناك الآن أكبر من عدد مؤيدي الكنيسة الأسقفية البروتستانتية). ويتنافس كلا الفريقين مع الآخر ليكون الأكثر تميزاً لدى إسرائيل، فحوالي ثلثي الأميركيين يحملون نظرة إيجابية ومتحيزة لإسرائيل.

إلا أنّ لديهم سبباً للشعور بالقلق والعصبية قليلاً، أيضاً. فكارثة العراق أنتجت رد فعل مضاد شرس وعنيف ضد الصقور المؤيدين للحرب، والتي كانت الأيباك، بالتأكيد، من ضمن هؤلاء. فهذه الكارثة شجعت أيضاً أشخاصاً جادين على طرح أسئلة فظة حول تحالف أميركا مع إسرائيل. وهناك عدد متزايد من الناس يريدون الدفع والعمل ضد الأيباك. فإحدى مجموعات الضغط، كمجلس المصلحة الوطنية- الذي يديره إثنان من أعضاء مجلس الشيوخ المتقاعدین هما بول فيندلي،

الجمهوري، وجيمس أبو رزق، الديمقراطي- يعلن عن نفسه، حتى، بصفته مناهضاً للأيبيك. فالوحش قد يكون أكثر جبروتاً مما كان لكن هناك الآن عدداً متزايداً من الأشخاص (على نموذج الكابتن آهاب) الذين يحاولون النجاح بإصطياد هذا الوحش برماحهم. أما بعض الأكثر تصميماً على ذلك فهم الأميركيون- العرب، الذين كان عددهم ونفوذهم يتنامى على مدى سنوات- فهناك، على الأرجح، حوالي 3.5 مليون منهم- والذين كانوا في عين العاصفة منذ هجمات 11 أيلول 2001. فهم قوة سياسية متنامية في شمالي أوهايو وميتشيغين، كما أن مؤسساتهم، كالمعهد الأميركي- العربي ومجلس العلاقات الأميركية- الإسلامية، تملك وسائل كثيرة للانفتاح على أموال الشرق الأوسط.

إلا أن أداء هؤلاء لم يكن مؤثراً. فجيمس الرغبي كان يعد على مدى 20 عاماً أن يحقق معهده الأميركي- العربي إختراقاً ما. أما مجلس العلاقات الأميركية- الإسلامية، فلا يزال هامشياً. كما أن الأميركيين- العرب منقسمون بشكل سيء بين مسيحيين (63%) ومسلمين (24%)، بالإضافة إلى أنهم تأخروا بالدخول في المعترك السياسي. فما ما بين عامي 1990 و 2004، كان الأميركيون العرب قد تبرعوا بمبلغ 788,968 دولار للأحزاب والمرشحين بالمقارنة مع 56,80 مليون دولار من الجماعات الموالية لإسرائيل.

فإن تكون كرة الأيبك داخل الحفرة تشكل الفكرة التي تمثل المصالح اليهودية في بلد محب للسامية عموماً. إلا أن جماعات يهودية ليبرالية ترد بسرعة وبذكاء قائلة بأنها تمثل فقط جزءاً صغيراً من الرأي العام اليهودي. وهناك عدد من الجماعات الأكثر ليبرالية بدأت باستخدام عضلاتها السياسية- جماعات مثل مركز العمل الديني لليهودية الإصلاحية، أميركيون لأجل السلام الآن، ومنتدى سياسة إسرائيل. وكانت هذه الجماعات قد سجلت إنتصاراً هاماً على الأيبك بواسطة حث الكونغرس على التخفيف، تحديداً، من قانون تشريعي متصلب قليلاً، هو قانون مناهضة الإرهاب الفلسطيني، الذي يمنع أي أميركي من التواصل مع القيادة الفلسطينية. وقد قاد هذا الإنجاز إلى هبة من التوقعات المفاجئة بأن جورج سوروز قد يحاول تأسيسه هذا التحالف الناجح بإنشائه نسخة ليبرالية للأيبيك.

لكن لا يزال على الأمر أن يتجسد، فمن المشكوك فيه أن يكون السيد سوروز، وهو من الجناح اليساري الديمقراطي الذي لا يتعاطف كثيراً مع إسرائيل، القائد الأفضل لمؤسسة كهذه. إلا أن تنامي فعالية وحيوية الجماعات اليهودية الليبرالية يحدد حقيقة مثيرة للقلق بالنسبة للأيبيك: فمعظم اليهود هم من الجناح اليساري بكل معنى الكلمة. ف 77% منهم يعتقدون، بالكامل، بأن حرب العراق كانت خطأ بالمقارنة مع 52% من الأميركيين ككل. وكان 87% من اليهود قد صوتوا للديمقراطيين في العام 2006. فكل اليهود في الكونغرس، ما عدا أربعة، هم ديمقراطيون.

الأصوات المعارضة

ويأتي التهديد الأكبر للأيبيك، حتى، من أجواء الآراء العامة. ففجأة، أصبح ممكناً بالنسبة للأشخاص الجادين- السياسيين وصناع السياسة وكذلك الأكاديميين- طرح أسئلة صعبة حول علاقة أميركا مع إسرائيل. فهل أن أميركا تتابع مصالحها الخاصة في الشرق الأوسط، أم مصالح إسرائيل؟ هل على أميركا أن تربط نفسها بشكل وثيق للغاية بسياسات الحكومة الإسرائيلية، أم أن عليها العمل على صياغة تحالفات أخرى؟

ف "زبيغنيو بريجنسكي"، مستشار الأمن الوطني الأسبق، يحذر من أن الشرق الأوسط ينظر إلى أميركا باعتبارها "تعمل أكثر فأكثر لصالح إسرائيل". وكانت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قد قارنت الوضع في فلسطين بسياسة العزل (سياسة التمييز العنصري)، واحتجت بأنه "لن يكون هناك إرث أميركي أكبر من المساعدة بتحقيق قيام دولة فلسطينية".

أما فيليب زيليكو، مستشارها الأسبق، فيحتج بلغة دبلوماسية بأن الطريقة الوحيدة لإنشاء تحالف قابل للحياة ضد الإرهابيين يتضمن الأوروبيين، العرب المعتدلين والإسرائيليين، هو "الشعور بأن القضايا العربية- الإسرائيلية يُعمل عليها".

أما التحدي الأكبر الذي تواجهه الأيبك، فهو كيفية التعامل مع هذا الجو المتغير. فأعضاء الأيبك كانوا نزيهين حيال مهمتهم في الحياة بشكل يثير الإعجاب. فهم يتباهون بتمرير أكثر من مئة تشريع موالٍ لإسرائيل في السنة، لكنهم مستعدين تماماً لإنهاء أي نقاش بآتهامات متفجرة للخط المنحرف المناهض لإسرائيل عندما يسأل الناس إذا ما كان هذا الأمر شيئاً جيداً.

إن أميركا بحاجة لنقاش مفتوح وصريح حول دورها في الشرق الأوسط، كما أن الأيبك بحاجة لإتخاذ دور إيجابي في ذلك النقاش إذا ما كانت تريد أن تظل القوة الجبارة في السياسات الأميركية.

تحرك يعقد جهود رايس في الشرق الأوسط

بقلم غلين كيسلر؛ واشنطن بوست؛ 2007/3/16

إنّ عملية إتمام حكومة الوحدة الفلسطينية، التي شملت وزراء من حماس- الجماعة الإسلامية الراديكالية- سيعقد بشكل أكبر جهود وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس لجهة إحياء جهود السلام في المنطقة. وقد سبق ودفع إحتمال تشكيل الحكومة بإتجاه التسبب بانقسام بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، المحاورين اللذان تلقى رايس بأمالها عليهما لتحقيق تقدم. وقال محللو شؤون الشرق الأوسط بأنّ الحكومة الجديدة قد أدت الى تصلب الشكوك الإسرائيلية حول الإلتزام العربي تجاه عملية السلام- تحديداً دور العربية السعودية- وكشفت الإنقسامات بين الولايات المتحدة وأوروبا حول كيفية التعامل مع مسؤولين فلسطينيين محترمين قرروا الإنضمام الى الحكومة الجديدة. كما بدأت علامات التوتر بالظهور بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول سرعة الدفع بالعملية.

وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد سعتا الى إعاقة إنشاء حكومة وحدة وطنية، إلا أنّ المسؤولين الأميركيين يحجمون عن إعطاء حكم علني حول الحكومة الجديدة لحين نيلها المصادقة البرلمانية الفلسطينية غداً. لكنهم إعترفوا ضمناً بأنّ إعلان عباس في الشهر الماضي بأنه قد توصل الى إتفاق مع حماس كان بمثابة تفجير للجهود الأميركية والإسرائيلية لترقية عباس كبديل لحماس. "لقد وعدنا عباس مرات عدة بأنه لن يوافق على حكومة وحدة وطنية"، قال دبلوماسي إسرائيلي كبير هذا الأسبوع، "لكنه باع المحل لحماس، لقد تركنا مدهولين ومن دون إستراتيجية".

إلا أنّ المسؤولين الأميركيين يقولون بأن رايس لا تزال مصممة على المحاولة لتحقيق تقدم على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي بعد ست سنوات من الجهود. وقبل تشكل حكومة الوحدة، كانت رايس تأمل بتعزيز الحوار بين عباس وأولمرت حول "أفق سياسي"- حدود الدولة الفلسطينية. وبعد قيام عباس، زعيم فتح، بإنجاز إتفاقه مع حماس، إعتبرته رايس إنتصاراً عندما حثت أولمرت، في الشهر الماضي، على متابعة الإجتماع مع عباس.

وقد رفض المسؤولون الإسرائيليون أية إتفاقيات مع الحكومة الجديدة، قائلين بأن حتى الشخصيات المحترمة التي من ضمنها هم مخادعون وشركاء للإرهابيين. وكانت فرنسا والدول الأوروبية قد أشارت الى أنها قد تلتقي مع مسؤولين، مثل وزير الخارجية زياد أبو عمر، أو وزير المالية المعين سلام فياض، اللذان لديهما سمعة دولية. أما المسؤولون الأميركيون، فلا يبدو أنهم سيمضون بعيداً الى هذا الحد، على الرغم من وجود تلميحات بأنهم قد يستمرون بالإجتماع مع شخص كفياض طالما أنه غير موجود في منصب رسمي.

ويقول الفلسطينيون بأن على الولايات المتحدة أن تستغل هذه الفرصة لتصحيح سياسة العزل المعمول بها ضد حكومتهم، "فلا حماس ولا فتح لوحدهما في السلطة بإمكانهما تحقيق المطالب الفلسطينية ومتطلبات الدولة المتعلقة بالإصلاح وإتفاقية السلام"، كتبت سمر أسد، المديرية التنفيذية للمركز الفلسطيني، في تحليل لها يوم أمس.

ومن المتوقع أن تعود رايس هذا الشهر الى إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وهو ما يمثل زيارتها الخامسة خلال خمسة أشهر. والأمر يعود، في جزء منه، لتشجيع الجامعة العربية على إعادة التأكيد على عرض السلام الذي قُدم قبل خمس سنوات. فبحسب الخطة، تعترف الدول العربية بإسرائيل إذا ما سلمت الدولة اليهودية الأراضي التي إستولت عليها بعد حرب 1967.

وقد أثنى مسؤولون إسرائيليون في الأيام الأخيرة على ما أسموه "المبادرة السعودية"، وهي نسخة عن عرض السلام السابق الذي لا يتضمن عناصر خطة الجامعة العربية، والتي يعترض عليها الإسرائيليون. فقد تود رايس البناء على إمكانية الإعتراف العربي بإسرائيل، وجعل العرب يعرضون "أفقاً سياسياً" على إسرائيل، وهو أفق قد يعكس "الأفق السياسي" لرايس الذي تحاول بناؤه للفلسطينيين.

وكجزء من تلك الخطة، كان المسؤولون الأميركيون قد شجعوا الدول العربية على إعطاء إشارة لإسرائيل بعد إعادة التأكيد على المبادرة، كإرسال وفود الى القدس لشرح الخطة، قال الدبلوماسيون. وقال مارتن أندريك، مسؤول سابق في إدارة كلينتون يعمل الآن مديراً بمركز صبان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، بأنّ الإدارة كانت تفضل، وبوضوح، التمييز بين حماس وعباس، بدلاً من المجري الدبلوماسي العكر والموحل، يوم أمس. "كانوا يفضلون سياسة تجاهل الحكومة أو القيام بكل ما يمكن لتقويضها"، قال وهو يقصد حكومة الوحدة الفلسطينية، لكنه قال بأنّ الأمر جدير بالملاحظة بما أنّ رايس لم تستسلم. "إنّ الأمر قاس وقاس جداً"، قال أندريك، "لكن أعطوها الثقة الكاملة للقيام بذلك".

ماذا عن التعاون الأميركي - الإسرائيلي بعد اتفاق الفلسطينيين؟

دايفيد ماكوفسكي؛ معهد واشنطن؛ 2007/3/16

سوف تعود وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، في الأسبوع المقبل، الى الشرق الأوسط، حيث تخطط للاجتماع برئيس الوزراء إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مما أصبح يعرف بالاجتماع الثلاثي الشهري. والسؤال هو ما إذا كانت رايس لا تزال تؤمن بأنّ الفريقين بإمكانهما فعلاً الموافقة على ما يُدعى "الأفق السياسي" - تحديداً، وضع تعريف للإنشطة لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. فالفرص كانت قد أصبحت صفر تقريباً منذ أن نوقشت الفكرة للمرة الأولى من قبل رايس ووزير الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، في اجتماع في كانون الأول 2006. وهذا الاجتماع كان سابقاً لاتفاق مكة عندما تم تكوين فكرة حول مفهوم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية... وفي هذه الأثناء، كانت حماس وفتح قد أعلنتا بأنهما مستعدتين لتشكيل حكومة كهذه. ومن المثير للسخرية أنّ نفس المحادثات التي ولدت فكرة حكومة الوحدة الفلسطينية بدأت تخلق إنقسامات بين الولايات المتحدة، أوروبا وإسرائيل. فرغم أنّ حماس مسرورة، بشكل واضح، من فرصة إنشاء حكومة وحدة، فمن غير المرجح أنّ تكون المنظمة قادرة على تطبيع علاقاتها الدولية- حتى مع أوروبا- في الأشهر المقبلة.

نظرة على علاقة رايس - ليفني

كان هناك علاقة قوية مع ليفني في قلب جهود رايس الدبلوماسية. ففي حين يقوم رئيس الوزراء أولمرت بشكر رايس بشكل متكرر في العلن، فإنه يبدو متشككاً، بوضوح، من قدرتها على بلورة إختراق ما في الوقت الذي يُعتبر فيه مع عباس بحالة ضعف سياسياً. إنّ ليفني مسؤولة من الصف الأول في الحكومة الإسرائيلية، وهي تؤمن بأفكار رايس. فكل واحدة منهما تحمل فكر وثقافة الأخرى كما تحمل الفكر البراغماتي بتقدير عالي. وقد أعجبت كلاهما بفكرة الأفق السياسي رغم الأسباب المختلفة.

فبالنسبة لرايس، فإنّ نجاح الفكرة قد لا يوفر فقط إرثاً شخصياً لها كوزيرة خارجية، إنما يبرهن أيضاً لأوروبا والعالم العربي بأنّ الائتلاف المبني على أساس واسع ضد إيران لا يحد من الحيوية والنشاط الأميركي على الجبهة العربية- الإسرائيلية. فهذه الجبهة لها أهمية محددة، حيث قد يعتبر الأوروبيون والعرب بأنها تنزع "الورقة الفلسطينية" من يد الرئيس محمود أحمددي نجاد. فرايس تبدو مقتنعة بوجهة نظر عباس بأنّ اتفاقاً بديلاً مؤقتاً الى ما لا نهاية يمكن أن يعتبره المجتمع الفلسطيني اتفاقاً نهائياً. وبالمقابل، كانت ليفني، مبدئياً، قد إعتبرت الأفق السياسي بمثابة فرصة لعباس لجعل خلافاته مع حماس حادة. وتعتقد ليفني بأنه من الأفضل لإسرائيل أن تسعى الى مفاوضة، يتم التفاوض عليها، للأرض مقابل اللاجئين الآن- مما يعني أنّ إسرائيل قد تتنازل عن كثير من أراضي الضفة الغربية مقابل ضمان عدم السماح بعودة اللاجئين الى إسرائيل، بحيث يعود هؤلاء الى الدولة الفلسطينية الجديدة فقط.

وبما أنّ رايس وليفني لم تتوصلا الى فكرة الأفق السياسي من نفس التوجه، فإنّ ظهور العيوب ونقاط الضعف لا يُعتبر أمراً مفاجئاً. فليس هناك من مؤشر كبير يدل على أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل قد إرتبطتا بأية محادثات "الخطوط الحمر" بشأنّ التنازلات التي بإمكان، أو ليس بإمكان، إسرائيل القيام بها كجزء من سلة كاملة. فمن دون تلك الثقة الثنائية، من المحتمل أن ترى إسرائيل كل اجتماع ثلاثي حول القضية بمثابة فخ دبلوماسي أميركي- فلسطيني.

أما البعض، فسيتساءل بشكل مطرد عما إذا كانت رايس- التي ركزت قليلاً على الدبلوماسية الفلسطينية- الإسرائيلية منذ الوقت الذي بادر فيه رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون الإنسحاب من غزة- لا تقدّر بالكامل مسائل الإختلافات الضئيلة حول قضايا الوضع النهائي. كما أنّ ليفني ترى، منذ اتفاق مكة، بأنّ هناك فرصاً ضئيلة بأنّ يؤدي اتفاق الأفق السياسي الى توسيع شق الخلاف بين عباس وإسماعيل هنية، مؤسس حماس.

إنّ خشية إسرائيل تتطابق وشعور واشنطن بأنّ إعادة تنظيم خطوط الإتصالات في العلاقة الإسرائيلية- الأميركية لم ينجح كما كان مأمولاً. فخلال فترة الخمس سنوات الأولى من إدارة بوش، كان المحاور الإسرائيلي الأساس هو دون ويسغلاس، النائب ومبعوث شارون الشخصي، الذي كان يلتقي مع نظيره الأميركي الذي هو غالباً من مجلس النواب. وفي حقبة ما بعد شارون، كانت الولايات المتحدة تأمل بأن يكون المحور الأساسي بين رايس وليفني.

وعلى كل حال، ووسط التوتر الجاري الآن بين أولمرت وليفني، من المنطقي التساؤل ما إذا كانت واشنطن ستعيد دراسة إستراتيجيتها.

ما يخص حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

سيكون أمراً مثيراً للإهتمام رؤية الكيفية التي ستتفاعل فيها الولايات المتحدة وإسرائيل الآن، بعدما تم التصديق على إتفاق حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. فكلا البلدين كان قد كبت، وبمقدار كبير، مقتته وإشتمزازه من إتفاق مكة، لأنهما يعتبران أن السعوديين جزء محوري في التحالف الواسع ضد إيران.

وكان أولمرت، من جهته، قد أعلن بأن إسرائيل لن تتحدث مع وزراء فتح المشاركين في الحكومة الجديدة، وبأنه سيستمر، على كل حال، بالحديث مع عباس الذي كان قد إنتخب قبل سنة من فوز حماس، عندما صوت 62% من الناخبين لصالح حل الدولتين. وبالمقابل، يخطط المسؤولون الأوروبيون، ضمناً، الحديث مع وزراء فتح، بمن فيهم وزير المالية سلام فياض، ووضع حد لحظر اللجنة الرباعية الموحد للديبلوماسية، الذي فرض منذ فوز حماس البرلماني في كانون الثاني 2006.

أما الولايات المتحدة، فلا يزال عليها بعد إعمال فكرها بشأن التواصل (مع الحكومة). فالأوروبيون يعتبرون إتفاق مكة خطوة الى الأمام أكثر من كونه إتزاماً أو عائقاً. وفي حين أنهم قد يودون اللقاء مع حماس، فإنهم يعلمون أن القيام بذلك قد يفكك وحدة اللجنة الرباعية في الوقت الذي يأملون فيه نجاح مساعي رايس. ووسط الصعوبات التي كانت فتح وحماس قد واجهتها لجمع حكومة الوحدة معاً. والحقيقة بأن الخلافات بين الفريقين كبيرة للغاية بحيث أن الحكومة الناتجة يمكن أن تنتثر بسهولة. فالإتحاد الأوروبي يريد إتباع موقف "نتنظر ونرى".

القمة العربية، المبادرة العربية

وسط وجهات النظر المختلفة حول حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية والأفق السياسي، لا يوجد إشارات تدل على أن العرب سيستخدمون القمة العربية لاحقاً هذا الشهر كوسيلة لدعم "الوسط" في إسرائيل. إذ كان الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، قد أعلن بأن الجامعة لن تعدل مبادرة 2002، مما يوضح بأن الجامعة ستطبع علاقاتها مع إسرائيل فقط بعدما تقوم الأخيرة بتسليم كامل لأراضي الضفة الغربية، القدس الشرقية والجولان، وتسمح لعدد لا محدود من اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى إسرائيل.

وفي حين يركز العالم على الدبلوماسية كطريقة لدعم عباس، لا يوجد إدراك كبير، خارج إسرائيل، بأن عدم التحرك بإتجاه حكومة أولمرت سيؤدي الى دعم بنيامين ناتانياهو، زعيم الليكود، الذي أظهر تفوقاً كبيراً على أولمرت في الإستطلاعات. ووسط تقرير قضائي مقبل يُتوقع فيه لوم أولمرت على إدارته حرب صيف 2006 في لبنان، وكذلك مزاعم فساد مختلفة قد تضع حداً لمدة ولايته، يبدو أن المجموعة الوحيدة التي كان بإمكانها دعم أولمرت قد أصبحت هي الأخرى على خلاف.

أما العرب، فسوف ينكرون أن هذه هي القضية، لكن مبادرة 2002 ليس لديها فرصة للتنفيذ. وفي حين أن العرب يقدمون المبادرة كعرض "خذ أو أترك"، من دون مجال للتفاوض، فإنهم يعلمون بشكل جيد بأن إسرائيل لا يمكنها القبول. فالقيام فقط بإعلان ضمني بأن المبادرة العربية قابلة للتفاوض يمكن أن يؤدي الى إعادة تقييم قابليتها المحتملة للحياة. وبعيداً حتى عن مسألة مبادرة 2002، يبدو أن القمة العربية المقبلة قد أهدرت. فليس هناك من مجهود أميركي مميز ومنظور لإستخدام الحدث كنقطة إنطلاق للتقدم، كما لم يكن الخطاب الأخير للملك عبد الله، ملك الأردن، كذلك، هذا بالإضافة الى إجتماع مشترك للكونغرس الأميركي الذي لم يقدم أي إشارة بأن الدول العربية ستوفر لعباس غطاءً سياسياً ضرورياً حول قضايا شديدة الأهمية وبذل الجهود نحو تسوية تاريخية. وفي الواقع، يتساءل المرء عما إذا كان المحللون سينظرون خلفهم ليروا أن عام 2007 كله كان عبارة عن فرص مهدورة. ومع كل ضعفهما السياسي المثير للعجب، فإن كل من عباس وأولمرت هما سياسيان براغماتيان. وإذا لم يتمكن العالم العربي من توفير دعم سياسي لأجل تسوية تاريخية، فلا يجب أن نتفاجأ بالنتائج، بما في ذلك إضطراباً سياسياً أكبر داخل إسرائيل وشلل فلسطيني-إسرائيلي مزعج.